النُّظم السِّياسيَّة الليبرالية الحديثة

بالاعتماد على مباني المحاضرة السَّابقة حول تصنيفات النُّظم الغربيَّة، يمكن عرض هذه النَّماذج على النحو التَّالي:

أوَّلاً– النُّظم البرلمانيَّة: ونموذجها "بريطانيا" ويقوم على ثلاثة أسس:

1/– التَّمييز والفصل بين السُّلطات التَّنفيذيَّة والتَّشريعيَّة على النَّحو التَّالي:

- **إسناد وظيفة التَّنفيذ** إلى هيئة مُركَّبة من عنصرين (رئيس الدَّولة والوزارة).
- **إسناد التَّشريع** إلى البرلمان، وفي "بريطانيا" يتكون من مجلسين (اللوردات والعموم).

2/– التَّعاون في أداء الوظائف حيث يتميز هذا النِّظام بوجود:

✓ **تداخل عضوي:** فيه يُفضَّل الجمع بين عضويَّة الوزارة وعضويَّة البرلمان (حتى يسهل محاسبة الوزير)، كذلك يحقُّ للوزراء حضور جلسات البرلمان حتى لو لم يكونوا أعضاء فيه (ولكن في هذه الحالة لا يحق لهم التَّصويت).

✓ **تعاون (تداول السُّلطات): حيث** تمارس المؤسسة **التَّشريعيَّة** بعض الوظائف **التَّنفيذيَّة** (مثل: التَّصديق على المعاهدات، والتَّصديق على الميزانيَّة، وإعلان الحرب)، **كما** تمارس المؤسسة **التَّنفيذيَّة** بعض الوظائف **التَّشريعيَّة** (حق اقتراح القوانين، وحق الملك في التَّصديق على القوانين).

3/– التَّوازن بين السُّلطات (وقف القوة بالقوة): حيث تملك كلَّ سلطة ما يمكِّنها من مواجهة السُّلطة الأخرى على النَّحو التالي:

❖ يملك **البرلمان** (التَّشريع) **"طرح الثِّقة"** في الوزارة وإسقاطها (فالوزارة مسؤولة أمام البرلمان)، وفى المقابل تملك **الوزارة** (التَّنفيذ) **"حقُّ حلِّ البرلمان"**.

ثانياً– النِّظام الرِّئاسي: نموذجه "الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة"، ويقوم على الفصل الحاد (الاستقلال).

ويتمُّ التَّمييز بين السُّلطات على النَّحو التَّالي:

- يقوم على **التَّنفيذ** من طرف **الرَّئيس** المنتخب وحده (فلا يعرف هذا النِّظام وجود وزراء بل مساعدين للرئيس)، حيث يعيِّن رئيس الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بالانتخاب بواسطة الشَّعب لفترتين، كلُّ فترة لمدة أربع سنوات، مما يجعله يستمدُّ سلطاته من الأمَّة مباشرة، ومن ثمَّ فوظيفته نيابيَّة، وهذا يفسر تمتعه بسلطة سياسيَّة لا يُستهان بها.

- يقوم **الكونجرس** بالتَّشريع، وهو مُكوَّن من مجلسين لاعتبارات فنية، حيث يمثل **مجلس الشِّيوخ** الولايات الدَّاخلة في الاتحاد، ويمثل **مجلس النُّواب الأمَّة** الأمريكية مجتمعة.

- يقوم هذا النِّظام على الاستقلال بين السُّلطات (الفصل الحاد) على النَّحو التَّالي:

✓ ليس للبرلمان الأمريكي أيَّة وسيلة فعَّالة للتأثير في رئيس الولايات المتحدة، مع جواز اتهامه **جنائياً** بواسطة مجلس النُّواب والحكم عليه بواسطة مجلس الشُّيوخ لارتكابه جريمة كبرى كالخيانة أو الرَّشوة، لكن هذا الرَّئيس لا يسأل **سياسياً**، أمَّا البرلمان فلا يملك له شيئاً إبَّان مدَّة رئاسته التي عُيِّن لها بواسطة الشَّعب.

✓ وكذلك ليس للبرلمان أيَّة وسيلة فعَّالة للتأثير في مساعدي الرَّئيس (الوزاريين)، إذْ يُعين رئيس الولايات المتَّحدة وزراءه ويقيلهم، وله مطلق الحريَّة في ذلك (وليس لهؤلاء المساعدين الحقُّ في حضور جلسات الكونجرس).

✓ لا يملك الرَّئيس من جانبه أيَّة وسيلة فعَّالة للتأثير في البرلمان، فليس للرئيس حق اقتراع القوانين، والبرلمان ينعقد من تلقاء نفسه، وليس للرئيس حقُّ حلِّه، على عكس الحال في النِّظام البرلماني.

وهناك استثناءات، هي:

- مقاسمة مجلس الشُّيوخ الرَّئيس بعض اختصاصاته التَّنفيذيَّة، مثل: إعلان الحرب، والموافقة على الميزانيَّة، وتعيين الدُّبلوماسيين والقضاة.
- لرئيس الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة حقّ اعتراض توفيقي على القوانين يُقِرُّها البرلمان بمجلسيه، كما له الحقُّ في اقتراح القوانين.

وهكذا فهو نظام قائم على استقلال السُّلطات.

ثالثاً)– نظام حكومة الجمعيَّة ونموذجه "سويسرا" (**نظام التَّبعيَّة**):

1/– إسناد وظيفتي التَّشريع والتَّنفيذ إلى هيئة حاكمة واحدة.

2/– خضوع هيئة التَّنفيذ (الحكومة) عضوياً ووظيفياً للمجلس النِّيابي.

3/– مسؤولية هيئة التَّنفيذ (الحكومة) أمام المجلس النَّيابي.

وهو نظام يقوم على تبعيَّة التَّنفيذ للتشريع.

رابعاً)– النُّظم شبه الرِّئاسيَّة ونموذجها "فرنسا":

وهي نُظم وسط بين النِّظامين البرلماني والرِّئاسي، حيث إنَّها تَجمع بين بعض خصائص كلٍّ منهما، و**النُّظم شبه الرِّئاسيَّة** تبدو أقرب إلى **النُّظم البرلمانيَّة**، حيث إنَّها تأخذ بخاصتين هامتين من خصائص **النُّظم البرلمانيَّة**، **فهيئة التَّنفيذ** (**الحكومة**) **مركَّبة من عنصرين هما: رئيس الدَّولة والوزارة**، كذلك فإن **الوزارة** مسؤولة سياسياً أمام **البرلمان** وبما قد يؤدى إلى إسقاطها إذا ما فقدت ثقته، وذلك في مقابل حقِّ **هيئة التَّنفيذ** في حلِّ **المجلس النِّيابي**. وواضح من هاتين الخاصتين مدى التَّشابه بين **النُّظم الرِّئاسيَّة** و**النُّظم البرلمانيَّة**.

إلَّا أنَّ هناك فارقاً أساسيا بين **النُّظم شبه الرِّئاسيَّة** و**النُّظم البرلمانيَّة**، ويتمثل في طريقة تعيين **رئيس الدَّولة** والاختصاصات التي يمارسها بنفسه، حيث تقترب **النُّظم شبه الرِّئاسيَّة** في هذا الجانب من **النُّظم الرِّئاسيَّة**، إذ تأخذ بخاصة تولى **رئيس الدَّولة** اختصاصات يمارسها بنفسه من غير حاجة إلى توقيع أحد **الوزراء**، ويظلُّ مع ذلك غير مسؤول

عن ممارستها أمام **المجلس النِّيابي**، حيث إنَّه يتعين بالاقتراع العام، وتلك خاصة يجاوز بها سلطات **رئيس الدَّولة** في **النُّظم البرلمانيَّة** إلى حدٍّ يقترب بها من سلطات **الرَّئيس** في **النُّظم الرِّئاسيَّة**.

وفي النهاية يمكننا القول أنَّ **النِّظام شبه الرِّئاسي هو نظام برلماني مع تقوية سلطات الرَّئيس**.

✓ **المصادر والمراجع:**

1)– جون ستيوارت ميل: **أسس الليبراليَّة**، تر: إمام عبد الفتاح إمام و ميشيل متياس، **ط.1**، مكتبة مدبولي، القاهرة، **1996م**.

2)– حافظ علوان حمادي الدَّيلمي: **النُّظم السّياسيَّة في أوروبا الغربيَّة والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة**، **ط.1**، دار الأوائل، عَمَّان، **2001م**.

3)– سعيد بوالشَّعير: **القانون الدُّستوري و النُّظم السِّياسيَّة المقارنة**، **ج.1**، **ج.2**، **ط.1**، ديوان المطبوعات الجامعيَّة، الجزائر، **2008م**.

4)– حسين مُحمَّد شفيق ألعاني: **الأنظمة السِّياسيَّة والدُّستوريَّة المقارنة**، **ط.1**، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، **1986م**.

5)– صالح جواد الكاظم و علي غالب ألعاني: **الأنظمة السِّياسيَّة**، **ط.1**، مطبعة دار الحكمة، بغداد، **1991م**.

6)– سعاد الشَّرقاوي: **النُّظم السِّياسيَّة في العالم المعاصر**، **ط.1**، مطبعة كلِّيَّة الحقوق – جامعة القاهرة، القاهرة، **2007م**.